محضر الاجتماع السابع عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

20/19ماي2021

محضر الاجتماع السابع عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

20/19 ماي 2021

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها السابع عشر عن بعد يومي 19 و20 ماي 2021. كما تم عقد اجتماع يوم 27 ماي 2021 للمصادقة على المحضر. وقد عقد الاجتماع بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
ديوان المحاسبة القطري	
السيد / عمار عبدالله ساكني	رئيس اللجنة
محكمة المحاسبات التونسية	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
الأمانة العامة	
السيد / سامي النويصر	مقرر اللجنة
ديوان المحاسبة القطري	
السيدة / فاطمة حسن السليطي	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	
الدكتور/ قاسم ناصر مطر	عضو
الدكتور / عبدالكريم خلف سودي	
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / محمد شخاترة	
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	
السيد / علي محمد غلوم	عضو
الأستاذة/ جيهان خالد سلمان الفيلكاوي	
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
السيد / مولاي ادريس عزيز	عضو
الاستاذ / رضوان شكري	
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
السيد/ يوسف حنتش	

٩٤

الاسم	الصفة
الجهاز المركزي للمحاسبات - جمهورية مصر العربية	
محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس	عضو
محاسب/ علي محمد حسين دويدار	
محاسب/ هاني حافظ محمد	
محاسب/ أحمد علي محمد أحمد	
محاسبة/ زينب أحمد عطية علي الشيشي	
محاسبة/ أمل علي عبد المجيد	
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	
السيد / يحيى بن أحمد بن سعيد المحروقي	عضو
السيدة / مديحة بنت ناصر بن محمد السيبانية	
الأمانة العامة	
السيد / منجي الحمامي	عضو

وقد افتتح الاجتماع السيد / عمار عبد الله ساكني، رئيس اللجنة، ورحب بأعضاء اللجنة وذكر بالظروف الاستثنائية التي رافقت المرحلة الماضية والتحديات التي واجهتها اللجنة وشكر مجهودهم المخلص والمستمر لإنجاح عمل اللجنة.

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة في جدول أعمالها وتوصلت إلى ما يلي:

البند الأول: المصادقة على مشروع جدول الأعمال

تم استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال وبعد النقاش تمّ الاتفاق على تعديل البند الثامن والاقتصار على النظر في ترجمة الدليل الإرشادي 5330 فقط وإضافة ضمن ما يستجد من أعمال نقطة تتعلق بإعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2020. وتمت المصادقة على جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

1) المصادقة على جدول الأعمال
2) عرض التقرير النهائي عن نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء ومناقشة توصياته
3) النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2020 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل:

- عرض نتائج أعمال فرق العمل؛

- مناقشة نتائج الأعمال؛

- مناقشة الصعوبات واقتراح وسائل تجاوزها.

4) النظر في تنفيذ الخطة الاستثنائية للجنة في مجابهة تداعيات كوفيد 19وإمكانية دمجها في إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2020

5) تحديث خطة اللجنة للسنتين 2021-2022

- إعادة جدولة المشاريع التي لم يتم تحقيقها بصورة كلية أو بصورة جزئية؛
- النظر في إمكانية حذف بعض البرامج أو استبدالها؛
- إعداد الخطة التشغيلية لسنة2021.

6) متابعة وضع نظام داخلي للجنة.

7) عرض مقترح دمج مذكرة "إطار المقالات" ومذكرة "إجراءات جوده منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية".

8) النظر في ترجمة مسودة الدليل الارشادي للانتوساي 5330

9) تعيين ممثل للجنة في الفريق الذي سيكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.

10) مناقشة إدراج مشروع إعداد دليل إرشادي حول تقييم السياسات العمومية ضمن أعمال اللجنة.

11) ما يستجد من أعمال: إعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2020.

12) تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم.

البند الثاني :عرض التقرير النهائي عن نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء ومناقشة توصياته

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/281 م.ت (58) والذي نص على "تعميم الأمانة العامة الاستبيان الخاص بمتابعة تفعيل معايير الانتوساي على الأجهزة الأعضاء وتجميع إجاباتها، وتشكيل فريق عمل برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعضوية الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية لدراسة الإجابات المتحصل عليها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة".

وبعد تعميم الأمانة العامة الاستبيان المذكور أعلاه على الأجهزة الأعضاء وتلقي الإجابات من قبل عدد من الأجهزة الأعضاء أحالتها إلى الفريق المكلف الذي واصل العمل وأعد مسودة التقرير التي تم تعميمها على

٩٤

الأعضاء لإبداء الرأي دون الحصول على ملاحظات كتابية في الغرض. وتولى السيد علي محمد غلوم ممثّل الجهاز الكويتي تقديم عرض حول الاستبيان والمنهجية المعتمدة بخصوصه واستقراء النتائج. كما تولى تلاوة التوصيات المضمنة بالتقرير وهي التالية:

1. إعادة عملية التقييم هذه بعد مرور 3 سنوات من صدور هذا التقرير وذلك لمقارنة مستوى التقدم الحاصل في مجال تطبيق معايير الإنتوساي بين فترة وأخرى.
2. تشجيع الأجهزة الأعضاء على تطبيق دراسة متكاملة بشأن قياس أداء الجهاز SAI PMF من خلال التقييم الذاتي، التقييم المناظر، التقييم الخارجي، أو التقييم الخليط، وذلك لتحقيق ما جاء بقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه السابع والخمسين – المادة 9 – "الاستفادة من عمليات قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حسب إطار (SAI-PMF) للوقوف على مواطن التحسين في تطبيق معايير الإنتوساي".
3. حث الأجهزة الأعضاء في المنظمة على رفع مستوى المشاركة الفعالة في الدراسات المشابهة مستقبلا، لما لتلك الدراسات من فائدة كبيرة في تقييم الوضع الحالي للأجهزة الأعضاء وكذلك لرسم الخطط المستقبلية الهادفة لتطوير الأداء المهني لتلك الأجهزة.
4. حث الأجهزة الأعضاء في منظمة الأرابوساي على الدفع أكثر نحو استخدام إطار معايير الإنتوساي كإطار مرجعي عام في العمليات الرقابية في القطاع العام، والعمل قدر الإمكان على تذليل الصعوبات التي تواجه ذلك الهدف، كالسعي لتعديل التشريعات والقوانين بما يسمح بتطبيق معايير الإنتوساي على المستوى الوطني.
5. مراجعة الأدلة والإرشادات الرقابية المعمول بها في الأجهزة الأعضاء بشكل دوري وتحديثها وفقا للتحديثات المستمرة بمعايير منظمة الإنتوساي.
6. تكثيف البرامج التدريبية والتوعوية بمعايير الإنتوساي بغرض خلق جيل من المدققين ذوو تأهيل مهني عالي في مجال تطبيق معايير الإنتوساي، وكذلك تأهيل مدربين متخصصين بتصميم وتنفيذ تلك البرامج بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية.
7. تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء على القيام بدراسة لتحليل الفجوات ما بين القوانين وأنظمة العمل والأدلة المعمول بها في تلك الأجهزة ومتطلبات إرساء معايير الإنتوساي والاستفادة من تلك الدراسة كما في تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حيث تم الاستفادة من تلك الدراسة في سد بعض تلك الفجوات بين ممارساته ومتطلبات المعايير، وبالتالي رفع مستوى التزام الديوان بتطبيق المعايير.

٩٤

8. بشأن الأجهزة التي قدمت خططها المستقبلية لإرساء المعايير، فإننا نوصي بوضع خطط تفصيلية معتمدة من قبل الجهاز المعني بشأن إرساء المعايير غير المستوفاة في هذا الاستبيان، على أن تكون أكثر تحديدا للإجراء المزمع القيام به.
9. بشأن الأجهزة التي لم تقدم خطط مستقبلية لإرساء المعايير غير المستوفاة، نوصي بضرورة تزويد الأمانة بذلك لتكوين قاعدة بيانات لدى المنظمة بالوضع الراهن والخطط المستقبلية للجهاز بحيث يمكن متابعة المنجز مستقبلا.
10. تعزيز الاهتمام بالمشاريع التي تعنى بمنظومة ضمان الجودة الشاملة، مع التركيز على رقابتي الأداء والالتزام.
11. استكمال باقي التوصيات المتعلقة بإرساء معايير الإنتوساي والمعتمدة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في اجتماعه السابع والخمسين.
12. تعميم تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين على الأجهزة الأعضاء في المنظمة كأحد التجارب الناجحة في مجال إرساء معايير الإنتوساي.

ودار النقاش حول مدى ارتفاع عدد الممارسات المضمنة بهذا الاستبيان (302 متطلب) مع وجود ممارسات قد تتعارض أو تنسخ البعض الآخر. كما دار النقاش حول موثوقية البيانات المتحصل عليها خاصة وأن أغلب الإجابات كانت في إطار تقييم ذاتي من الأجهزة. وقد شدد رئيس اللجنة أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبةSAI-PMFهو إطار معتمد من قبل الإنتوساي.

كما شمل النقاش أيضا الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة المعايير بعد إصدار هذا التقرير الذي يمكن أن يمثل أول الخطوات في إطار تمشي متكامل يهدف إلى رصد وضعية أداء الأجهزة ومدى تطبيقهم على المستوى الإقليمي والسعي نحو إصدار تقارير دورية في ذلك. وأفاد المشرف العام، السيد منجي الحمامي بأن هذا التمشي يستدعي التطوير خاصة عبر نشر تقارير تقييم الأداء يتم دعمها بتنفيذ مهمات ضمان جودة ميدانية من قبل الفريق الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة للأجهزة التي ترغب في ذلك بما يسمح من الرفع في درجة موثوقية المعطيات المضمنة بالتقارير. واقترح الأعضاء أن تكون عملية المتابعة إحدى النقاط القارة من أعمال اللجنة.

كما تم التطرق إلى جملة من الملاحظات الشكلية على مستوى التقرير وسيتم أخذها بعين الاعتبار. وبعد التداول والنقاش تم الاتفاق على:

تسليم الملاحظات الشكلية لرئيس الفريق المكلف بإعداد التقرير قصد إدخال التعديلات الضرورية وإضافة توصية بدعم الأجهزة التي أظهر الاستبيان تدني مستوى التزامها بالمعايير.

وأوصت اللجنة بعرض التقرير على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه واعتماد توصياته.

البند الثالث: النظر في إنجاز الخطة التشغيلية لسنة 2020 طبقا لتوزيع الأعمال على فرق العمل

أعادت اللجنة في اجتماعها السادس عشر النظر في الخطة التشغيلية لعام 2020 من خلال التوزيع الزمني لخطة عمل اللجنة للفترة 2020 – 2022.

وتبعا لذلك، تولت الأمانة العامة إعداد نموذج متابعة تنفيذ خطة تشغيلية وعممته على رؤساء فرق اللجنة قصد إدراج التقدم في إنجاز الخطة التشغيلية. وتلقت الأمانة العامة من رؤساء الفرق الجداول المرفقة (مرفق1).

وتبعا للظروف الصحية العالمية المترتبة عن انتشار فيروس كوفيد-19 وما ترتب عنه من تعطل بعض الأعمال فقد أوصى المجلس التنفيذي بدمج الأنشطة المبرمجة ضمن الخطة الاستثنائية (البند الرابع) ضمن إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2020. وتبعا لذلك تتضمن إنجازات الأولوية الفرعية 4.1 مقترحا للدمج.

وتولى رؤساء فرق العمل عرض الإنجازات في إطار الخطة التشغيلية لسنة 2020 مع تقديم بعض التعديلات التي تتعلق بإلغاء بعض الأنشطة أو تأجيل البعض الآخر أو التغيير في بعض الأنشطة. كما أكّد ممثل الأمانة على ضرورة أن تكون مؤشرات الأنشطة المبرمجة قابلة للقياس وتعكس النتائج والأثر المنتظر. وبعد المناقشات تمت المصادقة على الإنجازات وفقا لما يلي:

- الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 1.4 "مساندة الأجهزة في تطبيق المعايير"

تولّى الفريق خلال سنة 2020 إنجاز الأنشطة التالية:

* النشاط المتعلق بإعداد الخطة التفصيلية للورشة التدريبية بخصوص دليل الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية والتي تمت إحالتها على لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الخامس عشر.

- الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 2.4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير"

تولّى الفريق إنجاز الأنشطة التالية:

*إعداد استبيان بشأن متابعة تفعيل معايير الأنتوساي فيما يخص التوثيق لدى الأجهزة الأعضاء في المنظمة تمّ عرضه ومناقشته واعتماده من قبل أعضاء اللجنة (مرفق .2)

* إعداد مذكرة مفاهيم ورشة عمل تطبيقية للاطلاع على"تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" ستنفذ بالتعاون مع منظمة الأفروساي الناطقة بالانقليزية التي تمّ الاتفاق بخصوصها ، بعد أن تم تعديلها وفقا لطلب ممثل الأمانة العامة بتوضيح الدور المطلوب من منظمة الأفروساي إي في هذه الورشة. (مرفق3) .

٤٦

*إعداد مذكرة مفاهيم "دليل توثيق الإجراءات الرقابية" مرفق 4

- **الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 3.4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة":**

تولّى الفريق إنجاز الأنشطة التالية:

*إعداد مذكرة مفاهيم إعداد دليل لمراجعة الجودة من طرف نظير تم عرضها ومناقشتها من قبل اللجنة واعتمادها بعد ادخال تعديلات عليها(مرفق .5)

*إعداد مذكرة مفاهيم ورشة لتدريب كوادر من الأجهزة على ممارسة مراجعة النظير تم عرضها ومناقشتها من قبل اللجنة واعتمادها بعد ادخال تعديلات عليها . مرفق (6).

*إعداد مذكرة مفاهيم " ورشة للمسؤولين المختصين لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب والدروس المستفادة بخصوص اعتماد وتطبيق دليل ضمان الجودة بشكل خاص وممارسات الأجهزة في مجال ضمان الجودة شكل عام" (مرفق 7)

كما أعلم رئيس الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 3.4 بعدم توصل الفريق لإنجاز أنشطة تتعلق بالمشروع 2.3.4 متابعة المستجدات فيما يخص ضمان الجودة وإثراء الموقع الالكتروني.

وفي علاقة بالبند الموالي والمتعلق بالنظر في إنجازات اللجنة في إطار خطتها الاستثنائية في مساندة الأجهزة الأعضاء في مجابهة جائحة كوفيد 19 اتفق أعضاء اللجنة على إدماج أنشطتها ضمن الأولوية الفرعية 1.4.

وتوصي اللجنة بعرض متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2020 ومذكرات مفاهيم المشاريع المشار إليها واستبيان تفعيل معايير التوثيق على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها وتكليف الأمانة العامة بتعميم الاستبيان على الأجهزة الأعضاء وتجميع الإجابات وإحالتها إلى الفريق المكلف بمعالجتها وعرض مذكرات مفاهيم الورشات على أعضاء لجنة تنمية القدرات لإبداء الرأي وبرمجة تنفيذها.

البند الرابع: النظر في تنفيذ الخطة الاستثنائية للجنة في مجابهة تداعيات كوفيد 19 وإمكانية دمجها في إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2020

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه 61 القرار رقم 2020/299 المتعلق بالمصادقة على الخطة الاستثنائية للجنة المعايير المهنية والرقابية في مساندة الأجهزة الأعضاء 19 المستجد. كما اعتمد المجلس في قراره رقم 2020/302/ م.ت (61) دعوة الهياكل لاستكمال ما تبقى من خططها الاستثنائية خلال الربع الأول من عام 2021 وعرض نتائج تنفيذها على لجنة المخطط الاستراتيجي لمتابعتها.

وفي هذا الإطار نظرت اللجنة في ما تم تنفيذه من أعمال وهي:

- متابعة الإصدارات المهنية للهياكل المهنية من ذلك الإنتوساي وتلخيص البعض منها وترجمة البعض الآخر ونشرها؛
- إعداد ورقة عمل حول معايير الإنتوساي 5500؛
- إعداد ورقة عمل حول رقابة الالتزام؛
- إعداد ورقة عمل حول رقابة الأداء.

كما تم إعداد ورقة عمل حول الرقابة المالية وهي في طور النظر فيها من قبل اللجنة،

وأشار رئيس اللجنة في شأن إعداد ورقتي عمل حول أفضل الممارسات في مجال إدارة الأزمات والرقابة على خطط الاستعداد وأداء المهام الرقابية وإعداد ورقة إرشادية في مجال تقييم نظم إدارة المخاطر أنهما في مرحلة متقدمة من الإعداد واقترح تأجيلهما وإدراجهما ضمن الخطة التشغيلية لعام 2021.

وصادقت اللجنة على المقترح.

وفي ما يتعلق بنشاط ترجمة بعض الإصدارات التي قام بها ممثلي الأجهزة في كل من تونس وفلسطين فقد تعهد ممثلي جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان باستكمال عملية المراجعة. ويلخص المرفق 8 مستوى التقدم في تنفيذ هذه الأنشطة.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج تنفيذ الخطة الاستثنائية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها و بتأجيل تنفيذ الأنشطة المتبقية إلى عام 2021 مع الإذن بنشر الإصدارات المترجمة وورقة العمل حول الرقابة المالية بعد المصادقة عليها من قبل اللجنة.

البند الخامس: تحديث خطة اللجنة للسنتين 2021-2022

استعرض رؤساء الفرق الخطط التشغيلية لسنة 2021. وتضمنت أنشطة الأولوية الفرعية 4.2 مواصلة تلك التي انطلقت منذ عام 2020 والمتعلقة باستبيان تفعيل معايير التوثيق من قبل الأجهزة وورشة العمل حول توثيق العمل الرقابي بالإضافة إلى إعداد دليل لتوثيق إجراءات العمل الرقابي خاص بالمنظمة مع الاسترشاد بمعيار التوثيق الصادر عن منظمة الأنتوساي.

وبخصوص الأولوية 3.4، فقد تضمنت الخطة التشغيلية لعام 2021 بالإضافة إلى مواصلة الأنشطة التي تم الشروع في تنفيذها في عام 2020 برمجة أنشطة جديدة حيث تم تقديم:

- مصفوفة بيانات المختصين المعتمدين كخبراء لتقديم خدمات استشارية وتدريبات في ميدان ضمان الجودة(مرفق 9) ؛
- مذكرة مفاهيم خدمات استشارية في ميدان ضمان الجودة من قبل الخبراء المعتمدين في المنظمة العربية والمضمنين بقاعدة بيانات المختصين في ضمان الجودة(مرفق 10).
- مشروع مقال (مرفق 11) حول "***مراجعة ضمان الجودة في مستوى الرقابة المالية ورقابة الالتزام***" في إطار النشاط 4.3.4 إعداد مقالات لإلقاء الضوء على أهمية ومعايير مراجعة الجودة من أطراف خارجية.

وبعد المناقشة تم اعتماد مصفوفة البيانات ومذكرة المفاهيم على أن يتم تعميم المقال على أعضاء اللجنة لإبداء ملاحظاتهم.

وتوصي اللجنة بعرض مصفوفة بيانات المختصين في ضمان الجودة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للإجابة عليها وتحويل هذه الإجابات الى الفريق المكلف لمعالجتها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. كما توصي اللجنة بعرض مذكرة مفاهيم الخدمات الاستشارية على المجلس التنفيذي لاعتمادها و تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء لإعلامهم بالخدمات التي تقترح لجنة المعايير تقديمها. و توصي اللجنة كذلك بالإذن لها بنشر المقالات التي يتم إعدادها من قبل أعضاء اللجنة وتصادق عليها بموقع المنظمة وصفحة التواصل الاجتماعي.

و في ما يتعلق بالأولوية الفرعية 1.4 فقد تضمنت الخطة التشغيلية لعام 2021 بالإضافة إلى مواصلة الأنشطة التي تم الشروع في تنفيذها في عام 2020 مشاريع جديدة من ذلك تقديم مذكرة مفاهيم تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة مرفق 12.

وقد أكدت رئيسة الفريق أنّه بالنسبة للمشروع عدد 4-1-1-1 المتعلّق بمراجعة ترجمة دليل رقابة الالتزام الذي أعدّته مبادرة تنمية الانتوساي فإنّه تمّ التأكد من وجود مشروع جديد للدليل باللغة الانجليزية وعدم توفر نسخة جديدة باللغة العربية. واقترحت تأجيل استكمال هذا المشروع إلى سنة 2022 على أن يتمّ الانطلاق خلال سنة 2021 في مراجعة ترجمة الدليل في صورة توفّر النسخة الجديدة. وهو ما يترتب عنه تأجيل تنفيذ ورشة العمل حول رقابة الالتزام وفقا لدليل رقابة الالتزام موضوع مذكرة المفاهيم (مرفق13) إلى سنة 2022.

كما تم بناء على مقترح الجهاز القطري العضو في الفريق إدخال تعديل على المشروع عدد 4-1-1-2 ليصبح مراجعة ترجمة "دليل الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي" بالنسبة لرقابة الأداء.

كما دار النقاش حول ضرورة إيجاد آليات تضمن حسن مراجعة ترجمة المستجدات الفنية بصفة تمنع التأخير وقدمت رئيسة الفريق المكلف بالأولوية الفرعية 1.4 لمحة عن جذاذة المشروع عدد 4-1-1-3 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق أعمال الترجمة مع الانتوساي حيث تمّ إعداد مذكّرة تتعلق بإجراءات تنسيق أعمال الترجمة مع الانتوساي.

وأوصت اللجنة بعرض مذكرة مفاهيم ورشة العمل حول رقابة الالتزام على أنظارلجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة لإبداء الرأي وبرمجتها ضمن خطة التدريب. كما أوصت بعرض المذكرتين والخطة التشغيلية للجنة لعام 2021 (مرفق 14)على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند السادس: متابعة وضع نظام داخلي للجنة

أوضح رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية بالمنظمة أنّه تمّ خلال اجتماعها الرابع عشر التأكيد على أهمية وضع نظام داخلي لتسيير وإضفاء مزيد من الفاعلية على أعمال اللجنة وتغطية بعض المسائل العملية والتنظيمية، وذلك عملا بما نصت عليه المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة، وقد تم إعداد وثيقة تتضمن أهم الجوانب التي يمكن أن يغطيها النظام الداخلي على غرار آلية توزيع العمل وتكوين فرق عمل وأرشيف اللجنة وآلية تسليم الأعمال بين عهدتين والعلاقة بين اللجنة وهياكل المنظمة والعلاقة بين الأمانة العامة واللجنة.

وتمّ في الاجتماع السادس عشر للجنة التداول في مسودة للنظام الداخلي وإقرار تمرير النسخة لأعضاء اللجنة لإبداء الرأي وإرجاء المصادقة عليها للاجتماع القادم للجنة المعايير. وقد ذكر الأستاذ منجي الحمامي بملاحظات الأمانة حول دورها في اجتماعات اللجان والذي يأتي تنفيذا للنقطة الرابعة والثانية عشر من المادة 25 من النظام الأساسي حيث تضطلع الأمانة العامة بمهام أمانة سر جلسات اللجان الرئيسية وتسجيل ما يدور فيها وإعداد محاضر الجلسات وحفظها.

وتتولى الأمانة العامة كذلك حفظ مرفقات محاضر الجلسات. وبخصوص الوثائق المتعلقة بالأعمال المنجزة من قبل الفرق المنبثقة عن اللجنة فيمكن أن يقوم رئيس الفريق بإيداع تقريرا يتضمن مراحل انجاز العمل المطلوب والوثائق المدعمة له لدى الأمانة العامة لأرشفته وذلك مقابل وصل.

وتم الاتفاق على مد رئيس اللجنة بالملاحظات قبل نهاية اليوم وعلى تعهد رئيس اللجنة بإعداد النسخة النهائية (مرفق 15) . وتوصي اللجنة بعرض النظام الداخلي للجنة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند السابع: عرض مقترح دمج مذكرة "إطار المقالات" ومذكرة "اجراءات جوده منتجات / إصدارات لجنه المعايير المهنية والرقابة"

عرض رئيس اللجنة خلال الاجتماع الرابع عشر للجنة عناصر إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية والتي تم إعدادها تماشيا مع الإجراءات المعتمدة كمسار لتطوير ومراجعة الأدلة في مستوى منظمة الانتوساي مؤكدا على ضرورة الالتزام بها في إعداد اللجنة للإصدارات المبرمجة في إطار الخطط التشغيلية للجنة.

كما أعد ممثل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية مشروع "إطار مرجعي للمقالات المعدة من قبل أعضاء لجنة المعايير المهنية والرقابية لمنظمة الأرابوساي "وقد اقترح رئيس اللجنة في الاجتماع السادس عشر دمج "إطار المقالات" مع وثيقة "إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية" وعرضها على أنظار اللجنة في اجتماعها القادم. وقد دار النقاش حول جدوى عملية الدمج مع التأكيد على أنّ عملية الدمج خصت وثيقتين و قدم الجهاز الكويتي مصادقته على كامل الوثيقة بكل التحسينات الواردة بها. واقترح الجهاز المصري أن يتولى كل عضو من أعضاء اللجنة إعداد مقالا قصد الحفاظ على المستوى المعهود للإنتاج العلمي للجنة المعايير ورحب الرئيس بكل المقترحات معربا عن استعداده لأخذ كل المقترحات بعين الاعتبار. وقد اقترح الأعضاء مدّة زمنية من أجل مد رئيس اللجنة بملاحظاتهم واعتماد النسخة النهائية.

وتوصي اللجنة برفع الوثيقة النهائية (مرفق 16) للمجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الثامن: النظر في ترجمة مسودة دليل الإنتوساي 5330

تلقت الأمانة العامة طلب ترجمة مسودة دليل الإنتوساي 5330 " التدقيق على الكوارث" من لجنة تقاسم المعرفة للإنتوساي. وقد تم توزيع أعمال الترجمة بين الأمانة العامة وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية

العراق ليتم بعد ذلك تعميم مشروع الترجمة على الأجهزة الأعضاء لإبداء الرأي فيه. وقد تلقت الأمانة إجابات من الأجهزة في كل من سوريا والكويت ومصر وسلطنة عمان. وتم الأخذ بأغلب الملاحظات الواردة وتم عرض المتبقي منها على اللجنة لإبداء الرأي فيه. كما أفاد ممثل الجهاز التونسي إلى تقديم الجهاز التونسي لجملة من الملاحظات الشكلية. وبعد التداول في مختلف هذه النقاط، ضمنت اللجنة مرئياتها في الجدول المرفق (مرفق 17).

وتوصي اللجنة بعرض مقترحاتها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند التاسع: تعيين ممثل للجنة في الفريق الذي سيكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028

تبعا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2020/301 م.ت (61) في نقطته 12 والتي تعلقت بتكليف فرق من لجنة المخطط الاستراتيجي بضبط منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، أعدّ الفريق العمل المطلوب الذي صادقت عليه رئاسة المجلس.

وتتمثل المرحلة الثانية من هذه المنهجية في تشكيل الفريق المكلف بإعداد المخطط المذكور وذلك بانضمام ممثل عن كل لجنة للمشاركة في أعمال الفريق.

واستعرض مقرر اللجنة إجمالا دور العضو في المراحل القادمة في إطار لجنة إعداد المخطط الاستراتيجي. وبعرض الأمر على أعضاء اللجنة قدمت الأستاذة بسمة غالي، نائبة الرئيس وممثلة الجهاز التونسي ترشحها.

ولم يترشح أي عضو آخر لهذا الفريق.

صادقت اللجنة بالإجماع على ترشيح السيدة بسمة غالي ممثلة الجهاز التونسي كممثلة للجنة في الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.

البند العاشر: مناقشة إدراج مشروع إعداد دليل إرشادي حول تقييم السياسات العمومية ضمن أعمال اللجنة

تبعا للتوصيات المنبثقة عن اللقاء التدريبي حول تقييم السياسات العمومية، الذي نظمه مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمتعلقة بضرورة صياغة أدلة منهجية لتقييم السياسات

العمومية وقصد دعم المراجع الرقابية للمنظمة، اقترحت الأمانة العامة على مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية اضطلاعه بإعداد دليل إرشادي لتقييم السياسات العمومية نظرا للخبرة التي يتميز بها في الموضوع.

وتم إعداد مذكرة مفاهيم للمشروع (مرفق 18)طلب فيها الجهاز الجزائري تعيين ممثل من لجنة المعايير للمشاركة والتنسيق في هذا المشروع.

وقد ثمن الأعضاء المبادرات التي تأتى من خارج اللجنة في إطار أعمالها مشددين على أن هذا الأمر لا يمكن إلا أن يكون ذا أثر إيجابي على إصدارات المنظمة من أدلة ووثائق رقابية. كما دار النقاش حول مدى تأثير هذا الالتزام على أعمال اللجنة وضرورة تعديل الخطط التشغيلية والعرض على أنظار المجلس التنفيذي.

وقدم مقرر اللجنة بعض التوضيحات في هذا الخصوص تعلقت بأن التمشي المزمع توخيه يقتضي اعتماد مذكرة المفاهيم وتعيين عضو من اللجنة للتنسيق مع الجهاز الجزائري وإدراج هذا النشاط لاحقا في الخطط التشغيلية وعرضها على المجلس التنفيذي للحصول على موافقته. مشيرا إلى أن الهدف من وجود عضو من اللجنة للتنسيق مع الجهاز الجزائري في هذا المشروع يتمثل في إطار استفادة الجهاز الجزائري من خبرات لجنة المعايير ويدعم جودة المنتج النهائي الذي سيتبع المسار العادي لرقابة جودة الإصدارات.

وتم اعتماد مذكرة المفاهيم وتم تعيين الجهاز المغربي كممثل للجنة المعايير في مشروع اعداد دليل إرشادي حول تقييم السياسات العمومية ضمن أعمال اللجنة.

البند الحادي عشر: ما يستجد من أعمال

ذكّر السيد رئيس اللجنة بالنقطة التي تتعلق بتقديم تقرير نشاط اللجنة وفقا للائحة التنظيمية للجنة ودار النقاش حول الفترة الزمنية المحددة لإعداد هذا التقرير من قبل رؤساء اللجان وضرورة اعتماد صيغة موحدة. ووضح مقرر اللجنة أن تقرير النشاط عادة ما يكون تقريرا سرديا مع إمكانية التوسع فيه عبر جداول تضمن بالملاحق.

واتفق أعضاء اللجنة على تكليف رؤساء الفرق بإعداد تقارير النشاط المتعلقة بالمهام التي كلفوا بها وإحالتها على رئيس اللجنة من أجل إعداد النسخة النهائية وتعميمها على أضاء اللجنة للمصادقة عليها. وتوصي اللجنة بعرض تقرير نشاط اللجنة لعام 2020 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الثاني عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة

عملا بأحكام لائحتها التنظيمية قررت اللجنة أن يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة حسب تطور الظروف المتعلقة بالكوفيد-19.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر إلى رئيس اللجنة ونائبة الرئيس التي شكرت أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة.

مقرر اللجنة **رئيس اللجنة**

الأستاذ/سامي النويصر **الأستاذ/ عمار عبد الله ساكني**